تدخّل المؤسسة خفض الأسعار في السوق

شباط لـ«الوطن» دورة علفية جديدة ومبيعات مؤسسة الأعلاف لقطاع الدواجن تجاوزت ١١٥ مليار ليرة

رامز محفوظ

أعلنت المؤسسة العامة للأعلاف عن افتتاح دورة علفية جديدة لمربي الدواجن بكل فروعها في المحافظات اعتباراً من ٢٠٢٢/٧/٢٤ ولغاية ٢٠٢٢/٩/٢٩ بكمية مقنن ٥٠٠ غرام ذرة صفراء و٣٠٠غرام كسبة صويا للطير الواحد في المنشآت التي تحوي ٥٠٠٠ طير أو أقل، وكمية ٤٠٠ غرام ذرة صفراء و٣٠٠ غرام كسبة صويا للطير الواحد للمنشآت التي تحوي أكثر من ٥٠٠٠ طير.

وبينت المؤسسة أنه بالنسبة للفروع التي لا تتوافر فيها مادة كسبة الصويا فإنها تستبدل بمادة الذرة الصفراء في حال رغب المربي بذلك، ويتم منح المقنن العلفي للمداجن المرخصة أصولاً حسب التربية الفعلية الحالية بغض النظر عن نوع التربية في الرخصة الممنوحة ولمرة واحدة فقط خلال الدورة العلفية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط أنه بالنسبة للمنشآت التي تحتوي على أكثر من ٥٠٠٠ طير تم دعمها من المؤسسة من خلال القيام بزيادة مخصصاتها بكميات قليلة من المواد العلفية خلال الدورة الجديدة التي تم افتتاحها.

ولفت إلى أن المؤسسة وزعت لقطاع الدواجن منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه بحدود ٣٧,٥ ألف طن من مادة الذرة الصفراء بمبلغ يتجاوز ٦٣ مليار ليرة في حال كان سعر الكيلو ١٧٠٠ ليرة ونحو ٢٠ ألف طن من مادة الصويا بمبلغ وقدره ٥٢ مليار ليرة في حال كان سعر الكيلو الواحد ٢٦٠٠ ليرة أي إن مبيعات المؤسسة لقطاع الدواجن فقط خلال العام الحالي تجاوزت ١١٥ مليار ليرة سورية.

ولفت إلى أن وزير الزراعة والإصلاح الزراعي دعم مؤسسة الأعلاف بشكل كبير خلال العام الحالي لناحية تأمين المواد العلفية للمؤسسة إذ إن المؤسسة تعاقدت على توريد كمية ١٠٠ ألف طن من المواد العلفية خلال العام الحالي منها ٤٠ ألف طن من مادة الذرة الصفراء استلمت المؤسسة منها لغاية تاريخه ٣٥ ألف طن إضافة لـ٢٠ ألف طن من مادة كسبة الصويا استلمت المؤسسة منها ٣٥٠٠ طن أما بالنسبة للشعير فإن المؤسسة تتعاقد حالياً على توريد ٤٠ ألف طن، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة استلمت من مؤسسة الحبوب لغاية تاريخه ١٣٠ ألف طن من مادة النخالة، كما بدأت بالاتفاق حالياً مع شركات الزيوت في حمص وحماة وحلب لاستجرار مادة الكسبة الناتجة عن عصر الزيوت.

وأوضح شباط أنه عدا الكميات التي تعاقدت عليها المؤسسة لتوريد المواد العلفية ولم تصل بعد فإن المؤسسة باعت لغاية تاريخه ٢٢١ ألف طن من مختلف المواد العلفية واشترت ١٩١ ألف طن.

وعن أسعار المواد العلفية في السوق بين شباط أنه كون المؤسسة تتدخل بشكل دائم فإن أسعارها في السوق تعتبر مستقرة بل إنها تشهد هبوطاً قليلاً حالياً، لافتاً إلى أن سعر كيلو الذرة الصفراء في السوق اليوم يتراوح بين ٢٠٠٠ ليرة فما فوق بحسب نظافتها من الشوائب وجودتها، في حين أن سعر الكيلو في المؤسسة ١٧٠٠ ليرة ومادة كسبة الصويا سعر الكيلو في السوق بحدود ٣٢٠٠ ليرة فما فوق على حين أن سعره في المؤسسة ٢٦٠٠ ليرة، أما بالنسبة لسعر مادة الشعير فسعر الكيلو في السوق بحدود ٢٠٠٠ ليرة ومن المرجح أن تنخفض أسعارها مع توريد الكميات المتعاقد عليها من المادة، مبيناً أن أسعار المواد العلفية لدى المؤسسة أرخص من أسعارها في السوق كحد أدنى ٢٥ بالمئة.

وبين أن المؤسسة كجهة حكومية مختصة بمجال الأعلاف لا تستطيع أن تتعاقد إلا على استيراد مواد علفية من الدرجة الأولى وبمواصفات محددة، أما المواد العلفية الموجودة في السوق فإن وضعها يختلف عن الموجودة لدى المؤسسة من حيث الوزن النوعي ونسبة الشوائب الموجودة فيها لكن لا يمكن القول إنها لا تصلح للاستخدام، لافتاً إلى أن المواد العلفية في السوق تخضع للرقابة من جهات مختصة بهذا المجال، وموضحاً أن القيمة الغذائية للمواد العلفية تزيد أو تنخفض حسب جودة المادة.

وبخصوص أسباب ارتفاع أسعار البيض والفروج مؤخراً أكد شباط أنه بالنسبة لأسعار المواد العلفية حدث فيها انخفاض مقبول خلال الأيام العشرة الماضية وبالتالي يجب أن تنخفض أسعار الفروج والبيض بدلاً من ارتفاعها خلال الفترة الحالية لكن ما نلحظه أحياناً أنه على الرغم من انخفاض أسعار الأعلاف فإن أسعار الفروج والبيض لا تتأثر، موضحاً أن التأثير الأكبر على أسعار الفروج والبيض هو العرض والطلب.

أسعار البيض والفروج لم تنخفض لأنها متعلقة بالعرض والطلب

جمعية حماية المستهلك تقدم مطالبها

لوحات للأسعار في مداخل الأسواق الرئيسية والتوجه إلى الزراعة النظيفة

الوطن

طالبت جمعية حماية المستهلك بدمشق وريفها بجملة من المقترحات تقدمت بها إلى الجهات المعنية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وإلى وزارة الزراعة تتعلق بداية بأهمية وضع لوحة إعلانية في مداخل الأسواق الرئيسية من قبل جمعية حماية المستهلك تتضمن الأسعار التموينية للمواد المطروحة بالأسواق وذلك بهدف إعلام المستهلك بالأسعار الحقيقية والحد من تلاعب بعض ضعاف النفوس الذين يقومون باستغلال المواطنين وتقاضي أرباح غير مشروعة.

كما طالبت الجمعية بضرورة التوجه إلى الزراعة النظيفة ضمن المؤتمر العلمي الثاني لجمعية حماية المستهلك المقرر عقده قريباً وتحديد اتجاهات هذه الزراعة وآثارها لما له من فوائد عديدة على المستهلك وحمايته أولها ما يختص باستخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات، حيث إن هناك خللاً في استخدام المبيدات وغيرها من المواد المضافة على الزراعة إن كان أثناء إنتاج النبات الزراعي أو إنباته أو حتى أثناء تخزينه أو نقله وحفظه حيث هناك بعض الإضافات إلى المواد الزراعية قد يكون لها أثر متبق نتيجة سوء استخدام هذه الأسمدة والمبيدات وذلك لعدم الدراية الكافية بطريقة استعمالها أو بالوقت الزمني اللازم لتفكك هذه المواد حتى لا تؤثر في صحة المستهلك.

وطالبت الجمعية كذلك بتشجيع التصدير لأنه أمر مهم وأساسي لدعم القطع الأجنبي ويسهم في تحريك العجلة الاقتصادية لذلك نحن بحاجة إلى زراعة نظيفة في الوقت الحالي ولاسيما أن عمليات تصدير المواد خارج القطر تخضع لعدة أمور، إذ هناك مخابر لتحليل المواد، ويقوم مستلم هذه المادة بإجراء تحاليل على الأثر المتبقي لهذه المبيدات أو هذه الأسمدة الكيميائية على النبات أو على المواد المصدرة للخارج. الأمر الذي ينعكس سلباً على قبول هذه الصادرات في الدول المصدرة لها، وربما إعادة بعضها كما حصل سابقاً بسبب وجود أثر متبقي من المبيدات، لذا يجب الحصول على منتج سليم وصحي وصالح للاستهلاك البشري من دون أي مضاعفات إن كان سلبية أو قليلة أو كبيرة، وستقوم مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية خلال المؤتمر لتحدد أنواع هذه المبيدات والأسمدة ومدة فعاليتها وانتهائها، إضافة إلى تأثيرها على المستهلك أولاً، وثانياً لجهة تخزين المواد الغذائية، سواء كانت حبوباً أو مواداً قابلة للتخزين والتغليف من خلال إضافة أي مواد تؤثر في حماية المستهلك.

كما ستتم الإشارة إلى عدم وجوب استخدام الأساليب القديمة لسقاية المزروعات بمياه الصرف الصحي أو المياه الملوثة وإيجاد الطرق السليمة للتعقيم ولسلامة الغذاء الذي ينعكس إيجاباً على صحة المستهلك.

ومن المقترحات التي تعمل عليها جمعية حماية المستهلك البحث بموضوع الأعلاف المقدمة للدواجن وللحيوانات مع التأكيد على أن تكون خالية من الإصابات الفطرية والتعفن الذي قد يؤدي إلى التعفن الذي قد يترسب في كبد الحيوانات وينتقل للإنسان، لذا فإن الحل هو الزراعة النظيفة الخالية من المبيدات والهرمونات والأسمدة الكيميائية والحد قدر الإمكان من استخدام هذه المواد في حال وجود المكافحة الحيوية مثل بعض الحيوانات أو الحشرات التي تكافح بعض الإصابات الحشرية الأخرى الموجودة والتي من الممكن عبرها الاستغناء عن المبيدات الحشرية نوعا ما.

وفي السياق، هناك مقترحات سوف يتم بحثها مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية تتعلق بإمكانية تحول استخدام الزيوت المهدرجة والحد من هذه الاستخدامات ووضع جداول زمنية للإقلال منها والاستغناء عن الهدرجة بموضوع «الأسترة» وهو موضوع علمي يتم بحثه مع وزارة الصناعة وهيئة المواصفات والمقاييس مع جمعية حماية المستهلك لإيجاد بدائل لهذه الزيوت.

محاولات لتأطير عمل وحدات التصنيع الغذائية النباتية

وزير الزراعة: يجب أن يكون للمنتجات الريفية ماركة مسجلة أصولاً وهي مطلوبة لأنها صحية وأسعارها مناسبة

هناء غانم

دعا وزير الزراعة محمد حسان قطنا إلى ضرورة تطوير عمل وحدات التصنيع الغذائية النباتية والحيوانية الريفية لتكون وحدات إنتاجية وتنموية قادرة على تصنيع منتج ريفي متميز له ماركة محددة ومسجل أصولاً لدى الدوائر الحكومية ومطابق للمواصفات القياسية السورية، جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس بهدف وضع الأسس الإدارية والمالية والتنظيمية لعمل هذه الدوائر التنموية الريفية وأسواق بيع منتجات الأسر الريفية وتطوير آلية عملها في المحافظات بحيث تصبح هذه المنتجات تصديرية وتحقق ربحاً مجزياً للفلاحين.

والأهم – حسب الوزير– أن يكون لهذه الوحدات إطار قانوني تنظيمي إداري ومالي يوفر للمنتجين والقائمين عليها من سكان الريف الفرصة للعمل فيها بشكل صحيح من جهة ويضمن لهم حقوقهم من جهة أخرى، مبيناً أن مراجعة أداء عمل دوائر التنمية الريفية ووحدات التصنيع وأسواق البيع ومأسستها وتنظيمها بطريقة صحيحة وفق أسس قانونية ومالية هما ضرورة، ومشدداً على أن الوحدات التصنيعية والأسواق الإنتاجية الريفية هدفها تسويق المنتج الريفي ومساعدة الأسر على تصنيعه من المكونات الموجودة في الريف من دون وجود أي إضافات لمواد غير طبيعية، وهذا يكسبه مواصفات قياسية جيدة، وخاصة أن هناك طلباً جيداً على هذه المنتجات لأنها صحية ولها قيمة غذائية عالية وأسعارها مناسبة.

وبخصوص المشكلات الحالية التي تواجه هذه الوحدات والأسواق ومقترحات الحل، أكدت مديرة التنمية الريفية في وزارة الزراعة د. رائدة أيوب أن أي وحدة إدارية بحاجة إلى رأس مال تشغيلي للوحدة على الأقل بالسنة الأولى من عملها، الأمر الذي يتطلب وضع روزنامة زراعية لكل وحدة تصنيع حسب المواد الأولية ومواسمها وإدارة الموارد المالية بضوء الروزنامة المقترحة مع اقتراح منح سلفة وسطياً تصل إلى ٥ ملايين لكل وحدة مع اقتراح إحداث صندوق في الوزارة لدعم مشاريع الأسر الريفية الزراعية يعمل على تمويل الوحدات الإنتاجية بقروض تشغيلية، مضيفة إن هناك مشكلات في تأمين الكهرباء والغاز، الأمر الذي يتطلب ضرورة التشبيك مع المنظمات لتزويد وحدات التصنيع وخاصة وحدات تصنيع الألبان والأجبان بالطاقة الشمسية أو المولدات لتأمين الكهرباء اللازمة لتشغيلها، موضحة أنه في حال استصدار الصك التشريعي الذي يمنح الوحدات رخصة، فإنها ستتمكن من الحصول على مخصصات محددة من الغاز لكل وحدة حسب طاقتها التشغيلية عن طريق بطاقة ذكية.

وأكدت أن العمل كان حصيلة وخلاصة استمارات تم ملؤها من جميع المشرفات على وحدات التصنيع وعلى صالات البيع في المحافظات وتم السعي لإيجاد تدخل تنموي من خلال إنشاء وحدة تصنيع في قرية محددة وفق ما تشتهر به هذه القرية وإحداث سوق لبيع منتجات الأسر الريفية، وتحديد الجدوى الاجتماعية والتنموية والاقتصادية لهذه الصالات. مشيرة إلى أنه تم إنشاء ٢٩ وحدة تصنيع منتشرة على مستوى القرى وبمختلف المحافظات وأكبر عدد كان في محافظة اللاذقية، كما تم افتتاح ١٥ صالة بيع معظمها في مراكز المحافظات وعلى مستوى المناطق كالقرداحة والحفة والمخرم وآخر صالة تم افتتاحها هي صالة دمشق بجانب بناء الوزارة في البرامكة ولها أهمية كبيرة لكون مدينة دمشق غير منتجة للمنتجات الريفية وإنما مستهلكة لها وهي منفذ جديد للمستهلك الدمشقي للترويج لمنتجات الأسر الريفية.

بدوره معاون وزير الزراعة الدكتور رامي العلي أشار إلى أهمية الاعتماد على الريف لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لذلك تم الاطلاع على واقع عمل وحدات التصنيع الغذائي الموجودة بالريف لتذليل الصعوبات ووضع نظام مالي وإداري وتنظيمي لعمل هذه الوحدات وربطها بالأسواق المحلية، لافتاً إلى أننا بحاجة إلى ماسة عمل هذه الوحدات وربطها بالأسواق المحلية وربط الفائض مع الجانب التصديري للدول المجاورة.

بدورها رباب وردة رئيس دائرة التنمية الريفية في مديرية زراعة اللاذقية بينت أنه تم الانطلاق في هذا المشروع منذ عام ٢٠١٩ ولديهم أربع وحدات إنتاجية تصنيعية هي وحدة تصنيع صابون الغار في الدالية ووحدتا تصنيع الألبان والأجبان والعصائر والكونسروة، إضافة إلى وحدة تصنيع الزهورات والنباتات الطبية والعطرية، كما لديهم خمس صالات تسويقية لتسويق منتجات المرأة الريفية في اللاذقية وريفها، مؤكدة أنه يستفيد من هذه المشاريع نحو ٤٠٠ أسرة بشكل مباشر عن طريق تسويق منتجات وحدات التصنيع ومنتجات الأسر ذات المشاريع الصغيرة بصالات بيع المنتجات الريفية.

> التنمية الريفية: اقتراح إحداث صندوق لدعم مشاريع الأسر الريفية الزراعية

سياراتنا تسير بزيوت بعضها سيئ جداً

مدير معمل الزيوت: قبل الأزمة استهلاك سورية ١٤٠ ألف طن سنوياً وحالياً ٦٠ ألف

طلال ماضي

إعادة تدوير زيوت السيارات المستعملة وصفها المتخصصون بالمشروع الاقتصادي الأهم، لكن وبالتوازي مع المنشآت الصناعية التي تأسست للعمل في مجال إعادة تدوير الزيوت المستعملة في استخدامات مختلفة، وتقوم بشراء زيوت السيارات المستخدمة، ظهرت مصانع مجهولة تعمل في الظل تستغل حالة الأزمة وتحقق مكاسب طائلة وتطرح منتجات سيئة تضر بآليات المواطنين.

مدير معمل مزج الزيوت المعدنية الدكتور صبحي حسن، أكد في تصريح لصحيفة «الوطن» وجود فوضى في سوق زيوت السيارات، والمطروح منها بالأسواق جزء منه جيد لكنه ليس كثيراً، والجزء الكبير غير جيد ومنه سيئ جداً وهذا ما يؤذي السيارات والمواطن واقتصاد البلد.

وبين حسن أن سورية كانت تستهلك قبل الأزمة بحدود ١٤٠ ألف طن سنوياً من زيوت المحركات، وبسبب أزمة الوقود تراجع الاستهلاك إلى ٦٠ ألف طن سنوياً، ويمكن اعتبار أن ٨٠ بالمئة من استهلاك سورية من الزيوت مكررة، وهناك العديد من المعامل في سورية تعمل على إعادة تدوير زيوت المحركات.

وأشار حسن إلى أنه توجد طريقتان لإعادة تكرير الزيوت المستخدمة والدول العالمية تستخدمها وتدخل في ٤ مراحل، من عملية التكرير حتى تصل إلى ٩٩ بالمئة من زيوت البكر الأساس، وهناك معامل تجارية في سورية تخلص الزيت من اللون الأسود، وبعض الشوائب الميكانيكية وبقايا المعادن، وهناك طرق بدائية تستخدم نوع من (الترقابة البيدونية) وإزالة اللون وعملية تصفية بسيطة تكون حالتها الفنية رديئة جداً، وهذه المواد سيئة ورديئة ولا يمكن أن تحقق مواصفات جيدة.

وأوضح حسن أن صناعة إعادة تكرير الزيوت المستعملة لها قيمة مضافة وتعمل على تشغيل معامل الكرتون والحديد والعمال، ولها سلسلة من القيم المضافة وحتى تكون مع هذه القيم المضافة بهرمية صحيحة يجب أن تكون صناعتنا لها صحيحة.

واعتبر حسن أن تطوير هذه الصناعة بحاجة إلى نظم وقالب معين في تحقيق الجودة، وهناك شروط تكنولوجية لا يمكن إعادة تكرير الزيوت إذا لم تتحقق، والمعمل الذي يقوم بإعادة تدوير الزيوت له شروط معينة دقيقة جداً وهيكلية صناعية والاستفادة من التكنولوجيا الموجودة في الخارج، وليس عبر اجتهاد تكنولوجيا غير مبنية على أسس علمية وفنية دقيقة.

وحول إمكانية ضبط الفوضى في سوق الزيوت أكد حسن أن هناك دوراً لمعمل الزيوت وللتموين بمراقبة المنتجات المطروحة في الأسواق، ونحن نراقب وقمنا بجولات لجميع المعامل تقريباً وقطفنا عينات وقمنا بتحليلها وخالفنا بعض المعامل مخالفات شديدة، وتم إرسال التقييم إلى وزارة النفط ورئاسة مجلس الوزراء وهو باهتمام بالغ، ويجب تفعيل الدور الرقابي أكثر بشكل حازم وتضييق الخناق على الفوضى في الأسواق.

وبين محمد ربيع حريتان صاحب معمل لإعادة تدوير زيوت السيارات أن الهدف من إعادة تدوير الزيوت الحفاظ على البيئة وعدم طرحها في التربة والصرف الصحي، ويتم تكريرها بطرق فنية لا تؤثر في البيئة، وبعض الزيوت تستخدم مرة ثانية في الشحوم والتزييت الخارجي.

وأشار حريتان إلى أن الزيوت المستعملة للمحركات مستوردة من الخارج توضع لها إضافات وتحلل ضمن شروط ومواصفات والزيوت الأخرى تتم معالجتها بتقنية تقيد البيئة.

ومن الصعوبات أمام هذه الصناعة – حسب حريتان – تأمين المواد الأولية والمعدات بسبب الحصار الخارجي، وبعض زيوت الأساس تأتي عن طريق الاستيراد وضمن أفضل المواصفات العالمية والزيوت المستعملة تباع حصراً للمعامل المرخصة.